الفصل السادس

تحليل عام لنظريتى التحديث والتبعية

أضواء على إستراتيجية الإعتماد على الذات

ربما يتصور القارىء أن استراتيجية الاعتماد على الذات مستلهمة بالضرورة من نظرية التبعية مثلما كانت استراتجيتى احلال الواردات والتصنيع للتصدير مستهمتان من نظرية التحديث، وقد يبدو هذا التصور صحيحًا فى ضوء تسلسل الفصول – لكن الحقيقة قد يختلف الموقف نسبيًا فالإستراتيجية ليست تطبيقًا حرفيًا للنظرية لكنها تطبيقًا يعكس فهم هؤلاء الذين يقوموا بتنفيذ الاستراتيجية وقد يكون للنظرية أبعاد أخرى فإذا كانت نظرية التحديث تمثل من وجهة نظر أنصارها خلاصة الخبرة التاريخية للمجتمع الغربى، وفى نفس الوقت تصوير لخصائص المجتمع الغربى، فلا يعنى هذا أن التنمية فى البلدان المتخلفة تعنى التطبيق الحرفى لخصائص المجتمع الغربى، فهذا أمر غير متصور أصلاً، لكن الفكرة الأساسية التى تطرحها نظرية التحديث أن النموذج الغربى فى التنمية هو ناتج الصراع بين العناصر التقليدية والعناصر التحديثية فى الاقتصاد والسياسة والثقافة وقد كُتب النجاح أو الفوز للعناصر الأخيرة، الشأن الذى عمل على تشكيل النموذج الغربى فى التنمية وفى إطار ما تذهب إليه نظرية التحديث أن الحركة الطبيعية للنموذج الغربى ارتبطت بالغزو والعنف الاستعمارى وبالرغم مما يبدو فى هذا الأمر من تعارض مع الضمير الإنسانى إلا أن عناصر الحداثة من رءوس الأموال والتكنولوجيات والسلع والأفكار قد دخلت فى بنية المجتمعات المتخلفة، الأمر الذى يثير الصراع بين العناصر التحديثية الوافدة وبين العناصر التقليدية

الموروثة وتتوقع نظرية التحديث أن النجاح والفوز سيكون للعناصر التحديثية، الشأن الذى يعنى أن تتحقق حالة من التجانس والتماثل بين البلد النامى والبلد الصناعى المتقدم، لكن هذه الحالة لم تتحقق ولم يحدث أن انتصرت العناصر التحديثية على العناصر التقليدية. هنا يقال أن البلد النامى يمر بمرحلة انتقالية (أى مرحلة تواجد العناصر التقليدية والتحديثية معًا. أما فى حالة صراع أو تعايش أو تكامل أو ما إلى ذلك، لكن فى التحليل النهائى وطبقًا لنظرية التحديث فالمجتمع النامى مشدود بحتمية التحديث أى تقمص النموذج الغربى فى التنمية. هنا تطرح نظرية التبعية ذاتها لتكشف عن خطأ افتراضات نظرية التحديث فما يسمى بالعناصر التحديثية التى تتمثل فى تغلغل رأس المال والتكنولوجيا والسلع والأفكار إنما يؤدى إلى نتيجتين فى منتهى الخطورة على تنمية البلدان المتخلفة: النتيجة الأولى هى امتصاص الفائض الاقتصادى ونقله الى بلدان المراكز، والنتيجة الثانية هى عزل البلدان النامية عن وسطها الثقافى والتاريخى أى عزلها عن بنيها الثقافية التى من خلالها يمكن أن تتطور وتجرى نقاش حقيقى بين التقليدى والحديث بشرط أن يكون ذلك من داخل البنية أى من داخل الوسط التاريخى والثقافى وفى هذا تؤكد نظرية التبعية على فكرة أساسية مفادها أن نقل الفائض الاقتصادى من البلد النامى إلى البلد الصناعى المتقدم مشروط بالإبقاء على القوى التكنولوجية التقليدية لأنها شرط تقديم العمل الرخيص. نفس الفكرة أو المضمون (الذى يخدم بلدان المراكز) على المستوى الثقافى صعوبة إجراء حوار أو نقاش بين القوى التقليدية والقوى التحديثية، فمثل هذا الحوار يستحيل لأنه يجرى بين أطراف من عصور مختلفة، الأمر الذى يعنى صعوبة تحقيق الديمقراطية فى البلد النامى وإغراقه فى اشكالية تحديد الهوية وهى اشكالية مصطنعة، إذ تجعل البلد النامى فى حالة اختيار وهمى بين طرفين: إما أن تتحدد الهوية بالماضى والتراث (أى الدائرة التقليدية) أو تتحدد بخصائص النموذج الغربى فى التنمية. تضع نظرية التبعية هنا معالجة لهذه الإشكالية مفادها أن ما يسمى بالقطاع التقليدى والقطاع

التحديثى فى البلد النامى هما فى حقيقة الأمر ناتج التوسع الرأسمالى، ووضع القطاعين معًا بعلاقتهما سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية يخدمان بالضرورة علاقة التبعية ويؤكدان الوضع الطرفى للبلد النامى، وكأن الأوضاع فى البلدان النامية تبدو كما لو كانت تنفيذ لسيناريو مسبق وضعته بلدان المراكز، ربما وجد هذا الفهم كتاب نظرية التبعية وجعلهم ينتهون إلى خلاصة هى تنفيذ سيناريو آخر يتمثل فى بناء الاشتراكية، والواقع أن مجمل الأفكار التى يطرحها سمير أمين بشأن معالجة إشكالية التنمية تصب فى بناء الاشتراكية وإن لم يقل صراحة بإعتبار أن البناء الاشتراكى لازال طريقه طويل ولابد أن تسبقه مراحل أخرى أسماها ما بعد الرأسمالية والدولنة إلخ، لكن الشىء الواضح والصريح عند سمير أمين أن طريق الرأسمالية فى البلدان النامية مسدود أى لا يمكن أن يكون هناك تبلور برجوازى، لكن السؤال هنا: ألا يمكن أن يتحقق هذا التبلور بحتمية التطور الديمقراطى وتنظيم الطبقات سياسيًا وإعادة تشكيل البنية الثقافية على النحو الذى يسمح بمشاركة كل الطبقات فى إرساء القاعدة المادية التكنيكية؟. فى ضوء هذا المدخل نحاول أن نتناول مكونات استراتيجية الاعتماد على الذات. ليست استراتيجية الاعتماد على الذات مشروع اقتصادى اجتماعى جاهز للتشغيل الفورى – لكن هذه الاستراتيجية لازالت فى دائرة الوعى والتفكير والجدال أى أن التفكير بشأن هذه الاستراتيجية مفتوح وهى تعنى بعبارة أخرى: من أين نبدأ التحرك لكى نقهر التخلف والتبعية وننتقل إلى حالة التنمية فعلاً؟ البعض يتصور أن البداية هى تحطيم التبعية أى تحطيم التحالف الطبقى بين رأس المال فى الداخل ورأس المال فى بلدان المراكز حتى يتحرر الفائض الاقتصادى من قوى الاستغلال فى الداخل والخارج. ومن ثم توظيفه لإقامة المشروع التنموى الذى يستند بالدرجة الأولى على هدف أساسى هو الوفاء بالحاجات الأساسية، فهذا الهدف إذا ما تمحورت استراتيجية التنمية عليه فإن النجاح سوف يتأكد ويتدعم بسبب إتساع السوق الداخلية بإدخال الفئات غير القادرة إقتصاديًا واجتماعيًا،

كما أنه يمكن من خلال الوفاء بالحاجات الأساسية الاعتماد على التكنولوجيا التقليدية أو الأقل تطورًا لأن الوفاء بحاجات القلة القادرة اقتصاديا واجتماعيا يتطلب استيراد تكنولوجيًا تتميز بكثافة رأس المال فضلا عن كونها قليلة التشغيل وباهظة التكاليف، كما أنه من خلال الوفاء بالحاجات الأساسية يمكن اختبار وفحص هذه التكنولوجيات الموروثة والأقل تطورًا وصولا للتكنولوجيا الملائمة التى تتناسب وظروف المجتمع ككل. أيضا استراتيجية الوفاء بالحاجات الأساسية تتيح فرصة التفاعل الخلاق مع الموروث الثقافى سواء تمثل هذا الموروث فى أساليب تكنولوجية وانتاجية أو أفكار وتصورات تلهم أشكال من التنظيم ملائمة لتطوير القوى الانتاجية بما يتناسب والإطار الثقافى والتاريخى للمجتمع. يمكن أن نعرض بشكل أكثر تفصيلا هذه التصورات التى تتصل باستراتيجية الاعتماد على الذات من خلال عرض ثلاثة نماذج.

يرى اسماعيل صبرى عبد الله[1] فى بحثه المقدم فى مؤتمر الاقتصاديين السنوى الثانى أنه لكى يتمكن العالم الثالث من حل مشكلاته الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن التبعية، من الضرورى أن يبتدع نمطًا تكنولوجيا ملائمًا عن طريق الاسترشاد باستراتيجية تحقق اشباع الحاجات الأساسية للجماهير الغفيرة بغير ابتداع هذا النمط التكنولوجى، يصبح النمط الملائم هو استيراد التكنولوجيا فى اطار استراتيجية تنموية قائمة على سياسة احلال الواردات التى ترتبط باحتياجات الفئات القادرة اقتصاديا واجتماعيا ووجد "اسماعيل صبرى" أن العالم الثالث لابد أن يعمل على تطوير قدراته التكنولوجية واستعادة قدرته على الإبداع عن طريق الإنفتاح على التكنولوجيا السائدة فى العالم شرط تطويعها بما يتلائم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويرى "عبد الله" "أن اشباع الحاجات الأساسية للجماهير الفقيرة يتحقق غالبًا عن طريق أساليب كثيفة العمالة " ويؤكد نفس الرؤية سعد الدين إبراهيم[2] بقوله "فإذا كان الغرض الأول من التكنولوجيا مثلا هو إشباع حاجات من لديهم المال لينفقوه على أمل أن يؤدى ذلك الى التصدير وخلق

فرص العمالة وبالتالى تحسين أحوال الطبقات الدنيا تدريجيًا فإن التكنولوجيا الغربية أكثر أنواع التكنولوجيا تحقيقًا لهذا الغرض أما إذا كان الغرض الاجتماعى الأول هو توفير الغذاء والكساء والإسكان والخدمات الصحية والتعليمية لجميع السكان فى مجتمع متخلف فإن التكنولوجيا الغربية لن تكون النوع الأمثل المطلوب فى الأجلين القصير والمتوسط بالعكس يمكن أن يترتب على إقحامها آثار اقتصادية واجتماعية ضارة "ويرى سعد الدين ابراهيم"[٣] أن المطلوب هو تكنولوجيا بسيطة يمكن توليدها محليًا بالتعبئة البشرية والتركيز والتشجيع فضلاً عن أن توليدها محليًا يخلق قاعدة أو نواة لتنمية أو استقبال التكنولوجيا الأكثر تقدمًا فى مرحلة لاحقة "والتكنولوجيا البسيطة القابلة للتطوير لا تتحقق إلا عن طريق إطار تنموى يؤكد التحرر والتحرر لا يتم إلا بالعنف الجماعى فى مواجهة السيطرة والاستغلال داخليًا وخارجيًا". كما يرى أيضًا اسماعيل صبرى عبد الله [٤] أن الأخذ بمنهج الاعتماد على الذات والإبداع التكنولوجى فى إطار استراتيجية اشباع الاحتياجات الأساسية لا يتم إلا بتصفية الفئات الاجتماعية الطفيلية التى ترتبط مصالحها بنشاط الاستعمار الجديد والشركات متعدية الجنسية، تلك الفئات التى تروج لكل ما هو غربى وتستأثر بالنصيب الأكبر من الدخل القومى فتبدده فى انفاق بذخى وتستفيد من أزمات الاقتصاد القومى لتزيد من ثرواتها عن طريق المضاربة والعمولات وما إليها وهى لا تنشر فى المجتمع المثل العليا لجمع المال بكل وسيلة وحمى الاستهلاك وتستفز سخط الجماهير العاملة وتفقدها حماستها للتنمية، أن هذه الفئات لا تضيف إلى الناتج الحقيقى، ومع ذلك تنتزع لنفسها نصيب الأسد وهى تقاوم التقشف والفضيلة، وإعلاء قيمة العمل وأداء الواجب وكلها مقومات لا غنى عنها فى سياسة الاعتماد على الذات. أما النموذج الثالث فهو رأى "محبوب الحق" الذى يؤكد أن الهدف الحقيقى للتنمية هو الهجوم على الفقر الجماهيرى إذ أن الهدف أو قرار الهجوم على الفقر هو قرار سياسى فى المقام الأول وليس قرارًا تكنوقراطيًا إذ أنه يتطلب على المستوى السياسى تحالف

بين تلك المجموعات صاحبة المصلحة التى تكافح من أجل إعادة توزيع الدخل والوصول إلى القطاعات الأفقر من المجتمع ومثل هذا التحالف فى التحليل الأخير يجب أن يشمل المشاركة الطواعية المتحمسة للعمال والفلاحين، ومن الطبيعى أن يكون العنصر الثالث فى هذا التحالف هو الجماعات الطلابية ومثل هذا التحالف ليس من السهل تشكيله فكثيرًا ما يتطلب حركة ذات أساس جماهيرى عريض لتعبئة طاقات الشعب وفى ظل هذا المناخ السياسى سوف يحدث تعديل فى هيكل الانتاج والتوزيع والاستهلاك يهيىء المناخ لإستنباط تكنولوجيا جديدة من المواد الأولية والمهارات المحلية، وتكنولوجيا الأهالى ومن المحتمل أن تظهر بعض الامكانيات التجارية الجديدة فى الأوانى والقدور والدراجات أو السلع الاستهلاكية البسيطة بين البلاد النامية نفسها، إذ أن هذه تقوم بتطوير اسلوب حياة جديد ونابع من الأهالى وأكثر اتساقًا مع فقرها. إذا نظرنا إلى هذه الآراء نلحظ أن الفكرة الأساسية هى أن استراتيجية الوفاء بالحاجات الأساسية تشكل أساسًا اقتصاديًا من خلاله يمكن للمجتمع أن يستعيد قدراته على التطور من داخل بنيته وتكوينه الخاص وليس من داخل تكوينات خارجية، باختصار شديد يتلخص مضمون كل هذه التصورات فى تصور أساسى مفاده احلال طبقة محل طبقة أخرى أى بناء الاشتراكية لأن الرأسمالية فى حالة البلدان النامية تؤدى إلى التبعية واقتطاع الفائض الاقتصادى، لذلك فالتنمية من الناحية النظرية تعنى بناء الاشتراكية أولاً، ثم انتصار الاشتراكية على قوى رأس المال فى بلدان المراكز ثانيًا، ثم تنفيذ استراتيجية الوفاء بالحاجات الأساسية ثالثاً وأخيرًا. واضح هنا أن استراتيجية الاعتماد على الذات فى ضوء هذا التصور تبدو كما لو كانت نموذج جاهز للتشغيل الفورى بمجرد القضاء على قوى الاستغلال فى الداخل والخارج، والحقيقة أن هذا التصور لنا عليه بعض الملاحظات نطرحها من خلال وجهة النظر التالية:

إذا كانت استراتيجية التنمية تعنى تحديد خطوط التحرك التى بمقتضاها ينتقل المجتمع من حالة التخلف إلى التنمية فما هى الخطوط التى تعتمدها

استراتيجية الاعتماد على الذات؟ للإجابة على هذا التساؤل نشير فى البداية أن الاستراتيجيات السابقة لم تحقق الأهداف المرجوة لأنها كانت معتمدة على الخارج، وقد تبين من الفصل الخاص بعرض نظرية التبعية أن الموقف العام الذى فرض تنفيذ استراتيجيات الاعتماد على الخارج.. أعنى استراتيجية احلال الواردات والتصنيع للتصدير أن البلدان النامية بعد حصولها على الاستقلال السياسى بعد الحرب العالمية الثانية بدأت التفكير فى التنمية وتنفيذ استراتيجيتها تحت تأثير بنية مادية وفكرية موروثة تمثلت فى وجود قطاعين فى الاقتصاد يقابلهما تصورات وأنماط من التفكير والسلوك أحدهما تقليدى والآخر حديث وقد تصورت أن التنمية تعنى تغلغل نفوذ القطاع الحديث وامتداده وانتشاره على حساب القطاع التقليدى لكى تتمكن فى النهاية من ايجاد خلق المجتمع الحديث الذى يمثل صورة متكررة من النموذج الغربى. وقد بدا هذا النموذج منطقيًا ويمثل فعلاً التنمية لأنه يستند إلى تركيبة أو تصميم معين لمجتمع يتميز بأن أقلية من الفلاحين تستطيع أن تطعم أكثرية السكان الذين ينخرطون فى الأنشطة الصناعية والتجارية بالمدينة. هذا الشكل من المجتمع بالضرورة لابد أن يكون هو الشكل الحضارى الذى يطرحه العصر الحديث، وقد بدا أنه ليس هناك من يختلف على هذا التصور الاقتصادى والتكنولوجى للمجتمع فالتنمية هى القدرة على تشكيل المجتمع وفق هذا التصميم وهو تصميم أو أنموذج محايد لا يتأثر بطبيعة الأيديولوجية سواء أكانت اشتراكية أو رأسمالية لأن المجتمعات الاشتراكية (سابقًا) بذلت كل الجهود لكى تصل بمجتمعاتها إلى هذا الشكل الحديث. لكن الإشكالية أن البلدان النامية فهمت الحداثة بالمعنى الفنى أى المعنى الاقتصادى والتكنولوجى، بالمعنى الذى هو ناتج الحداثة وليس الحداثة ذاتها وقد كشفت هذه النظرية بوضوح هذه الإشكالية.. أعنى كشفها للإستراتيجيات التنموية التى اعتمدت على ناتج الحداثة وكيف أدى بها هذا الاعتماد إلى الوقوع فى التبعية وتراكم مشكلاتها بدلاً من ايجاد حلول لها. من هنا فإشكالية التنمية تكمن بالدرجة الأولى فى طريقة التفكير وليست فى الأفكار

لذلك فإذا كانت التنمية تعنى التحديث، فالأخير لا يعنى النموذج الغربى، فهذا النموذج لا يمثل الحداثة ولكنه ناتج الحداثة. فالأخيرة ليست أكثر من طريقة للتفكير تعتمد العلم لا الخرافة، تعتمد المشاركة السياسية لا قهر الجماهير واستبعادهم لذلك فى تقديرنا تتميز رؤية محبوب الحق بالشمول إذ انتبه أن استراتيجية الاعتماد على الذات ترتبط أشد الارتباط بتشكيل تحالف سياسى من جماعات مصالح كمدخل لتعديل هيكل الانتاج والاستهلاك والتوزيع. ومن ثم انبثاق أو استنباط التكنولوجيا الحديثة أو على حد تعبيره تكنولوجيا الأهالى، وهذه الفكرة تعنى ضرورة خلق حركة ديمقراطية واسعة تعيد أسس البناء الفكرى والثقافى والسياسى لمجتمعات العالم الثالث حتى يمكنها ابتكار الأنماط التكنولوجية الملائمة لتطورها. باختصار الحداثة طريقة فى التفكير من خلالها يستعيد المجتمع قدرته على التأمل والإبداع لا الركون إلى منهج الاتباع الذى يعنى إما النقل الحرفى من الماضى التراثى أو التماهى بالنموذج الغربى، والاعتقاد بأن النقل يحقق الحلول السريعة لكل المشكلات، ربما عبر عن هذا الادراك فى العالم العربى العديد من المفكرين والفلاسفة أصحاب المشروعات الفكرية التى تناولت العقل العربى وتاريخه وآليات تشغيل هذا العقل، فقد اعتقد أصحاب هذه المشروعات أن إشكالية التنمية ليست فى الاقتصاد والسياسة والطبقات والمشروعات والبرامج والاستراتيجيات، لكن الإشكالية تكمن فى الآلة التى تنتج، كل هذه الأمور والقصد هنا العقل ذاته، فأخذوا يبحثون فى اتجاهات التراث والمعاصرة عن مكمن الخلل الذى يحول دون تحقيق الفعل التنموى الذى ينهض بالمجتمع فعلا ومن ثم التفتيش فى مصادر القوة الذاتية التى بواسطتها يمكن أن تتحقق التنمية. فى ضوء هذا أرى أن مكونات استراتيجية الاعتماد على الذات لابد أن تنطلق من فكرة أساسية مفادها أن الذات ليست فقط الموارد من ناحية الكم والكيف، لكن بالاضافة إلى ذلك هى الشخصية والموروث الثقافى الذى يشكل النظرة إلى الذات وإلى الآخر، كذلك الذات هى مجموعة العلاقات التى تنخرط بها مع الآخرين، فالموقف التنموى

المعتمد على الذات هو ذلك الذى يقضى على الانقسامات والتناقضات، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بوعى الذات لذاتها وتحديد اختياراتها فى ضوء هذا الوعى الذى يعكس الشروط المادية للواقع، فوعى الذات بذاتها يعنى التطور من داخل بنيتها من خلال اجراء النقاش والجدال وكسر الثوابت التى تبدو معوقة. بعبارة ابسط لا يمكن أن تتشكل إرادة التنمية إلا بالوعى العميق بمشكلات التنمية، والوعى بالمشكلات مسألة لا يمكن أن يدعيها أحد لأنها مشروطة بتوافر مناخ ديمقراطى حقيقى يسمح باظهار المتناقضات التى تختبر قدرة المجتمع على التفكير وإبداع الحلول، وأقول هنا المجتمع بمعنى ميدان الممارسات الفعلية التى تحتوى على تناقضات غير عدائية يسعى أطرافها لوضع حلول لها فى ظل مناخ ديمقراطى. لكن الإشكالية هنا هى وجود تناقض عدائى بين المجتمع ككل أى بين مجمل طبقاته وبين قوى رأس المال فى بلدان المراكز، هذا التناقض العدائى هو الذى يفسر التناقضات الاجتماعية فى الداخل وهى تناقضات ناتجة عن محاولات تكييف المجتمع لاستراتيجيات رأس المال فى بلدان المراكز وهى محاولات لا تخلو من استخدام البلدان الأخيرة وسائل التخويف من آلات الحرب الجهنمية فأى محاولة للخروج عن خط التبعية يقابلها التهديد ونشر حالة من الذعر بين صفوف شعوب البلدان النامية لاجبارها على قبول التناقضات وانتزاع الفائض الاقتصادى منها. من هنا لا أميل كما تميل نظرية التبعية إلى الاعتقاد بأن هناك تحالف طبقى بين رأس المال فى الأطراف ورأس المال فى بلدان المراكز، فهو تحالف إن جاز القول اضطرارى أى أنه لايخلو من تناقض موضوعى بين رأس المال فى الأطراف ورأس المال فى المراكز، لكن رأس المال فى الأول لا يمكنه مواجهة التناقض نظرا لعجز التنظيمات السياسية المعبرة عن مصالح بعض أجزاء من رأس المال من ناحية وقوى العمل من ناحية أخرى. من هنا يمكن مع التطور الديمقراطى تشكيل تحالف بين هذه القوى داخل بلدان الأطراف خاصة تلك البلدان المهيأة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا لإقامة مثل هذه التحالفات

المعادية بطبيعتها لرأس المال فى المراكز. عندئذ يمكن القول بأنه قد حان البدء لتنفيذ استراتيجية الاعتماد على الذات، إذ تنجز هذه التحالفات الديمقراطية مهمة مزدوجة: الأولى: إيجاد المكونات اللازمة لاستراتيجية الاعتماد على الذات والتخلص التدريجى من التبعية، فعندما تتشكل هذه التحالفات وتكتسب كل المصداقية ليس من المتوقع أن تقف قوى رأس المال فى المراكز لكسر هذه التحالفات لأنه فى سياق تشكيلها فى بلدان الأطراف، من المتوقع أن يحدث تفكيك للتحالفات داخل بلدان المراكز ذاتها أعنى بين رأس المال والعمل. من هنا يتخذ الصراع أبعادًا دولية ليس بين نظامين أحدهما هو النظام الاشتراكى والآخر هو النظام الرأسمالى، لكن بين نوعين من القوى أحدهما هى القوى الديمقراطية المحلية والدولية الأخرى وهى القوى المعادية للتطور الديمقراطى التى تتخذ أيضًا الطابع الدولى. فى سياق هذا الصراع يمكن للإقتصاد والموارد أن تفلت من سيطرة الشركات المتعدية الجنسية ويفرض وضع يعاد فيه أشكال توزيع الثروة على المستوى العالمى والمحلى، وبالتالى يمكن التخلص تدريجيًا من قانون القيمة، وعلاقات السوق بما تنطوى عليه من استلاب سلعى ليحل أسلوب فى التبادل يجعل العمل هو المعيار الأساسى للقيمة لا علاقات السوق، إلا أن هذا الموقف مشروط بتكوين التحالفات الديمقراطية المحلية والدولية، لكن هذا الأمر لازال طريقه طويل.

الهوامش

١- إسماعيل صبرى عبد الله، استراتيجية التكنولوجيا، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى الثالث للاقتصاديين العرب، القاهرة، مارس ١٩٧٧، ص ٥٣٠.

٢- سعد الدين إبراهيم، نحو نظرية سيسولوجية للتنمية فى العالم الثالث، بحث مقدم من أبحاث ومناقشات المؤتمر السنوى الثانى للاقتصاديين المصريين، القاهرة ٢٤-٢٦ مارس ١٩٧٧، ص٨١.

٣- سعد الدين إبراهيم، نفس المرجع.

٤- إسماعيل صبرى عبد الله، نحو نظام اقتصادي عالمى جديد، مرجع سابق، ص ٩٦.

٥- محبوب الحق، ستار الفقر، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٧، ص ٨٢.

obeikandl.com